دور المؤسسات التربوية في الوقاية من ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية
The role of educational institutions in the prevention of drug and psychotropic substance abuse

د. خالد طه محمد ظاهر

أستاذ مساعد في الكيمياء الصيدلانية والنباتات الطبية، قسم العلوم الجنائية، جامعة الاستقلال، اريحا – فلسطين

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى الكشف عن دور المؤسسات التربوية في الوقاية من ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية. وتتلخص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس وهو: "ما هو دور المؤسسات التربوية في الوقاية من ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية؟". واستعان الباحث بالمنهج الوصفي التحليلي ، وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج ولعل أهمها: ان المؤسسات التربوية تعزز المعرفة بظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية ، وتساهم المؤسسات التربوية في عقد ورشات عمل تدريبية خاصة للتعرف على مضار المخدرات والمؤثرات العقلية ، و تقوم المؤسسات التربوية ببث الوعي عن مخاطر المخدرات والمؤثرات العقلية والادمان عليها ، ومن اهم التوصيات: يجب على المؤسسات التربوية رصد نفقات مالية خاصة في ميزانياتها من اجل اعداد برامج لوقاية الطلاب من ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية

ويجب على المؤسسات التربوية التعاون التام مع ادارة مكافحة المخدرات في بناء الخطط الوقائية وتبادل المعلومات

ويجب على منظومة التربية والتعليم تطوير المناهج وتشجيع البحث العلمي للإحاطة بكل ما هو جديد في عالم المخدرات والمؤثرات العقلية من اجل حماية الطلبة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات التربوية، المخدرات، المؤثرات العقلية

ABSTRACT

Prepared by: Dr. Khaled Taha Muhammed Thaher

Assistant Professor of Pharmaceutical Chemistry and Medicinal Plants, Department of Forensic Sciences, Al-Istiqlal University, Jericho - Palestine

This study aimed to reveal the role of educational institutions in preventing the phenomenon of drug abuse and psychotropic substances. The problem of the study is summarized in the main question: "What is the role of educational institutions in preventing the phenomenon of drug and psychotropic substance abuse?" The researcher used the descriptive analytical method, and the study concluded with a set of results, perhaps the most important of which are: Educational institutions enhance knowledge of the phenomenon of drug and psychotropic substance abuse, and educational institutions contribute to holding special training workshops to identify the harms of drugs and psychotropic substances, and educational institutions raise awareness about the dangers of drugs and psychotropic substances and addiction to them, and among the most important recommendations: Educational institutions should monitor Special financial

expenditures in their budgets in order to prepare programs to protect students from the phenomenon of drug and psychotropic substance abuse

Educational institutions must cooperate fully with the Drug Enforcement Administration in building preventive plans and exchanging information

The education system must develop curricula to capture all that is new in the world of drugs and psychotropic substances in order to protect students.

Keywords: educational institutions, drugs, psychotropic substances

مقدمة:

بقدر ما حملت السنوات الأخيرة للإنسان من تقدم ورفاهية بفضل التقدم العلمي والتقني والنهضة الصناعية، بقدر ما زادت مشاكل الانسان ومشاغله وهمومه ومتطلبات حياته، حيث زادت سرعة التنقل وسهل الاتصال بين دول العالم وسهل الانتقال من بلد لأخر، وهذا ما ساهم في نقل عادات وقيم وأفكار وسلوكيات واخلاق الافراد من بلد لأخر، وبعض هذه العادات والقيم والأفكار مفيد للأخرين، وبعضها ضار لهم، ومن بين هذه العادات الخطرة والضارة عادة ادمان المخدرات. هذه العادة الضارة لا تقف اثارها المدمرة عند حد الانسان المدمن فحسب، بل ان اثارها الخطرة تمتد لتشمل الاسرة والمجتمع ككل وكذلك البشرية جمعاء. ولأن المدرسة هي المؤسسة الاجتماعية الثانية بعد الاسرة التي تعني بتربية الأبناء خلال فترة زمنية قد تطول او تقصر ، كان لا بد لها من ان تهتم خلال وجودهم فيها بتنمية جوانب شخصياتهم المختلفة ، أي بناء الشخصية السليمة المتكاملة القادرة على مواجهة ما يصادفها في الحياة من مشكلات بنجاح ، ليستطيعوا الحياة بنجاح في مجتمع متجدد وليتمكنوا من العيش بصورة تقوم على حسن التكيف مع المجتمع والمشاركة في تطوره واستمراره ، ولهذا كان لا بد ان تمارس المدرسة كل الإجراءات الضرورية لوقاية طلابها من ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية ومن الجنوح والجريمة (الهوارنة ، 2018).

اهمية الدراسة:

تنبع اهمية هذه الدراسة من جانبين:

الأهمية النظرية: من خلال تسليطها الضوء على دور المؤسسات التربوية في الوقاية من ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، وكذلك كون الدراسة تتناول طلاب المدارس وهم شريحة ذات اهمية في مجتمعنا وهم في الغالب الفئة الذهبية لمروجي هذه الآفة. وتعد الدراسة الحالية مرجعا مهما للباحثين والمهتمين بدراسة موضوع المخدرات وسبل الوقاية منها والتي يجب على المؤسسات التربوية تبني أساليب علمية وحديثة لحماية الطلاب من المخدرات.

الأهمية التطبيقية: يستفيد من نتائج وتوصيات الدراسة القائمين على المؤسسات التربوية وذلك من خلال تقديم بعض الاستراتيجيات التي تساهم في رفع كفاءة المؤسسات التربوية في مجال الوقاية من ظاهرة تعاطي المخدرات.

مشكلة الدراسة:

مشكلة تعاطي المخدرات من المشكلات الخطيرة في أي مجتمع من المجتمعات، وخاصة بالنسبة لشعبنا الفلسطيني المستهدف بشكل مباشر، للنيل من تماسكه، وابعاده عن معتقده ومبدئه لتحرير ارضه، والتزايد المتسارع في انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات في العالم وفي فلسطين، يثير تساؤلات كثيرة عن الأسباب التي تؤدي الى تفشي هذه الافة؟ وما هي الابعاد والاثار المترتبة على انتشار وتعاطي المخدرات في المجتمع؟ وما هو دور المؤسسات التربوية في الوقاية من ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية؟

وقد تحددت مشكلة الدراسة بالإجابة عن التساؤل الرئيسي الاتي:

ما هو دور المؤسسات التربوية في الوقاية من ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية؟

اسئلة هذه الدراسة:

وقد تفرع من السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية الاتية:

1. ما هو التعريف الاجرائي للمخدرات والمؤثرات العقلية وفقا للاتفاقيات الدولية؟
2. ما هي الأسباب التي تساعد على انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية؟
3. ماهي الابعاد المترتبة على ظاهرة ادمان المخدرات والمؤثرات العقلية؟
4. ما هي الاثار المترتبة على ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية؟

اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الى القاء الضوء على دور المؤسسات التربوية في الوقاية من ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، ويندرج تحت هذا الهدف الأهداف الفرعية الاتية:

- التعرف على المخدرات والمؤثرات العقلية وفقا للاتفاقيات الدولية
- التعرف على الأسباب التي تؤدي الى انتشار ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية
- التعرف على الابعاد المترتبة على ظاهرة ادمان المخدرات والمؤثرات العقلية
- التعرف على الاثار المترتبة على ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية

منهجية الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال استبانة خاصة بالبحث الحالي، تم توزيعها على عينة عشوائية من معلمي ومعلمات المدارس الثانوية الحكومية محافظة اريحا في 2019.

المبحث الأول
المخدرات والمؤثرات العقلية وأسباب انتشارها والابعاد والاثار المترتبة على ادمانها وتعاطيها

لم تعد مشكلة المخدرات والمؤثرات العقلية تخص دولة او مجموعة من الدول، بل أصبحت معظم دول العالم تعاني من خطورة تعاطي المواد المخدرة والمؤثرات العقلية والادمان عليها، وتتمثل هذه الخطورة في اهدار الصحة العامة للإنسان وتدمير الافراد والاسر والمجتمعات، والزيادة السريعة في معدلات الجريمة والعنف والفساد.

المطلب الأول: تعريف مفهوم المخدرات والمؤثرات العقلية

من الأهمية بمكان في أي دراسة ضرورة التحديد الدقيق للمفاهيم المستخدمة في الدراسة من اجل الحصول على الدقة المطلوبة وتجنب الخلط والتعميم.

الفرع الأول: التعريف الاجرائي للمخدرات وفقا للاتفاقيات الدولية

عرفتها الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 م وتلك الاتفاقية بصيغتها المعدلة ببروتوكول 1972 م في المادة (1\ى) التي نصت على ان " المخدر هو كل مادة طبيعية او تركيبية من المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني ". وفي المادة (1\ش) نصت الاتفاقية على انه يقصد بتعابير الجدول الأول والجدول الثاني والجدول الثالث والجدول الرابع قوائم المخدرات او المستحضرات التي تحمل هذه الأرقام والمرفقة بهذه الاتفاقية، بصيغتها المعدلة من حين الى اخر وفقا لأحكام المادة 3 (اتفاقية، 1961).

كما عرفتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 م في المادة (1\ن) بنصها يقصد بتعبير المخدر اية مادة طبيعية كانت او اصطناعية، من المواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 م ومن تلك الاتفاقية بصيغها المعدلة ببروتوكول سنة 1972 م المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 م (اتفاقية ،1988).

اما الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1994 م فقد عرفت المخدر في المادة (1\17) بانه " اية مادة طبيعية كانت او مصنعة، من المواد المدرجة في القسم الأول من الجدول الموحد " وفي المادة (1\7) عرفت الجدول الموحد بانه:" الجدول العربي الموحد للمخدرات والمؤثرات العقلية والمأخوذ عن اتفاقيات الأمم المتحدة وتعديلاتها "(اتفاقية،1994).

- الجدول الأول: قائمة المخدرات المدرجة في الجدول الأول تتضمن المواد الأكثر خطورة والتي لها خصائص تسبب الإدمان مثل الحشيش والافيون والهيروبين والكوكايين.
- الجدول الثاني: أدرجت فيه المواد الأقل خطورة، ومن المخدرات المدرجة فيه الكودايين، النوركوديين، والفولكوديين.
- الجدول الثالث: أدرجت فيه المستحضرات التي تكون قابلية الإدمان عليها اقل من قابلية الإدمان على مواد الجدول الأول والثاني مثل مستحضرات الكوكايين التي لا تتجاوز نسبة الكوكايين بها 0.1%، وهي تخضع لتدابير رقابية اقل من التدابير الرقابية المفروضة على المخدرات المدرجة بالجدول الثاني، واخف من تدابير الرقابة على المواد المخدرة المدرجة بالجدول الأول.
- الجدول الرابع: مدرج فيه المواد المخدرة التي تكون قابلية الإدمان عليها أكثر خطورة من مزايا العلاج الأساسية التي توفرها، مثل القنب وراتنج القنب والهيروبين، وهذه المواد تخضع لجميع التدابير الرقابية السارية على المخدرات المدرجة في الجدول الأول.

الفرع الثاني: التعريف الاجرائي للمؤثرات العقلية وفقا للاتفاقيات الدولية

عرفت اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة1971 م في المادة (1\ه) بنصها على انه "يقصد بتعبير المؤثرات العقلية كل المواد سواء اكانت طبيعية او تركيبية، وكل المنتجات الطبيعية المدرجة في الجدول الأول او

الثاني او الثالث او الرابع. وفي المادة (1\ز) نصت الاتفاقية على هذه الأرقام والمرفقة بالاتفاقية الحالية بصيغتها المعدلة وفقا للمادة 2(اتفاقية،1971).

كما عرفتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988م في المادة (1\ص) بنصها " يقصد بتعبير المؤثرات العقلية اية مادة طبيعية كانت او اصطناعية، او اية منتجات طبيعية مدرجة في الجدول الأول والثاني والثالث والرابع من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971م ".

اما الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1994 م، فقد عرفت المؤثرات العقلية في المادة (1\20) بنصها على ان " المؤثرات العقلية: اية مادة طبيعية كانت او مصنعة او اية منتجات طبيعية مدرجة بالقسم الثاني من الجدول الموحد "(اتفاقية،1988، مرجع سابق).

- الجدول الأول: المواد المدرجة على الجدول الأول معظمها من المهلوسات شديدة الخطورة حيث تؤدي الى اختلال الحواس والتطرف في الوهم وتحدث ادمانا نفسيا شديدا ومن أهمها:

1- مادة LSD حمض الليسرجيك – وتؤخذ عن طريق الامتصاص الجلدي إذا كانت على شكل جرعات ورقية.
2- مادة المسكالين – وهي مادة ذات تأثير مهلوس اقل من مادة LSD.
3- مادة MDMA عقار الاكستازي- مادة منشطة ولها خصائص مهلوسة.

- الجدول الثاني: المواد المدرجة على الجدول الثاني معظمها من المنشطات، ومنها:

1- مادة الأمفيتامين ومادة الديكسامفيتامين- وهما من مواد المنشطات وتستعمل طبيا في علاج حالات الانهيار العصبي.
2- مادة الفنيتيلين (الكبتاجون او الكبتي) وهي مادة منشطة أوقف استعمالها المشروع منذ عام 1985 نظرا لخطورتها البالغة على الصحة العامة للإنسان.
3- مادة ميتامفيتامين – وتظهر من أسواق الاتجار غير المشروع بأسماء متعددة أبرزها "الايس " وهي من المنشطات أيضا.

- الجدول الثالث: المواد المدرجة على الجدول الثالث معظمها من المهبطات، ومنها:

1- مادة الفلونيترازيبام – وهي من العقاقير المنومة واسعة الانتشار، وفي أسواق الاتجار غير المشروع تسمى " روش " و " ابوصليب".
2- مادة جلوتثميد – وهي من العقاقير المنومة وليس لها استعمال طبي في الوقت الحالي نظرا لخطورتها على الانسان.
3- مادة اموباربيتيال – وهي من العقاقير المنومة أيضا.

- الجدول الرابع: المواد المدرجة على الجدول الرابع، واهمها:

1- عقار ديازيبام
2- عقار بيمولين

وبصفة عامة فان مواد الجدول الرابع تستعمل في الأغراض الطبية، وإذا اسيء استخدامها فإنها تضر بالصحة العامة للإنسان.

يرى الباحث: ان تعبير المخدرات الطبيعية يطلق على المواد المخدرة ذات الأصل النباتي سواء بقيت على حالتها الطبيعية او جرت عليها عمليات تحوير فتحولت الى شكل اخر، وان تعبير المؤثرات العقلية يطلق على المواد التي تحمل خصائص المواد المخدرة الطبيعية، ولكنها تصنع في المختبرات والمعامل بالطرق الكيميائية ولا تحتوي على مواد ذات أصل طبيعي او نباتي.

المطلب الثاني: أسباب انتشار وتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية

ان العوامل المسببة للإدمان كثيرة ومتعددة ومتداخلة ومتفاعلة فيما بينها، بحيث يصعب الفصل بينها، ويصعب تحديد عامل واحد لها، لان الانسان ما هو الا نتاج بيئته، لذلك يمكن القول ان العوامل المسببة للإدمان مرتبطة بالجانبين الذاتي والجانب البيئي، فهما وجهان لعملة واحدة، الا انه في بعض الأحيان تزداد

العوامل الذاتية الدافعة للإدمان وفي أحيان أخرى تزداد العوامل البيئية وتكون أكثر تأثيرا في الانحدار نحو هاوية الإدمان، وبالإضافة للعوامل الذاتية والبيئية هناك عوامل تتعلق بالمخدرات.

الفرع الأول: العوامل الذاتية المسببة للإدمان

هي العوامل المرتبطة بشخصية المدمن سواء اكانت جسمية او نفسية او عقلية (غباري، 2007) (الهوارنة، مرجع سابق)، واهمها ما يلي:

- خلل المستقبلات العصبية في خلايا الجسم، لقد أوضحت الدراسات ان العامل الجيني الخاص بالميل نحو الإدمان على المخدرات او الكحول يورث عند الأولاد بنسب معينة، وتظهر الكحولية عند هؤلاء الأولاد تحت تأثير التعامل السلبي غير الناجح مع المؤثرات البيئية.
- الإدمان سلوك انتقامي لتحطيم الذات، فالمدمن يدمر جسمه وذاته، وبذلك يجبر الاخرين على رعايته وهو يخسر بذلك صحته ولكنه يكسب الحنان والرعاية من الاخرين.
- الهروب من الواقع المؤلم، حيث يشعر المتعاطون قبل التعاطي بالتوتر وعدم الاستقرار والقلق، وبعد التعاطي يشعر بالراحة والاسترخاء ويتخلص من مشاعر الخجل والانسحاب، فالمتعاطي يعيش في هذه الحالة كما لو كان خارج هذا العالم شاعرا بالرضا والسعادة.
- فقدان الحب والثقة وضعف تواصل المدمن مع الأشخاص الاخرين ، حيث ان خبرات المتعاطي المتراكمة من الكف والإحباط وعدم الاعتراف تؤدي الى خلق اتجاهات التشاؤم والاغتراب وعدم الثقة بالسلطة ابتداء من الوالدين باعتبارهما المصدر الأول للإشباع والحماية ، ثم انسحاب هذا الاتجاه على السلطة عموما بما تنطوي عليه من نظم وابنية اجتماعية باعتبارهما أيضا موضوعات اشباع حاجات الشخص للحماية والشعور بالأمن وحالة عدم الثقة والخوف وفقدان الحب قد تنتهي بالشخص الى التماس الاشباع عن طريق تعاطي المخدرات او اشكال أخرى من السلبية وعد الاكتراث .
- فقدان الشعور بالأمن، وعدم الثقة بالنفس، فالمخدرات تقوم بخفض القلق والتوتر الناجم عن مشاعر القصور والكف والإحباط والعودة بالمتعاطي الى حالة من الاتزان السار الذي قد يحميه من التردي.
- الانحراف في اشباع الدوافع والرغبات التي فشل المدمن في اشباعها بطريقة إيجابية.
- الامراض النفسية والعقلية، تشير الدراسات الى ازدياد في التصاحب بين الاعتماد على المواد المخدرة والأشخاص المصابين بأمراض نفسية وعقلية بالمقارنة مع الافراد غير المصابين باي اضطراب نفسي، ويعتبر الإدمان في هذه الحالة عرضا من اعراض الحالة المرضية الاصلية يزول بزوالها وليس حالة مستقلة بذاتها ومن أكثر الامراض النفسية والعقلية احداثا للإدمان " الفصام، الاكتئاب " (رشوان، 2005).
- الدافع الجنسي، ان الاعتقاد الخاطئ بفائدة المخدرات في تنشيط القدرة الجنسية، فالمخدرات لا تحسن الأداء الجنسي، بل هي على النقيض تماما تهدد الذكورة ذاتها، بل وتضعف المتعاطي جنسيا الى حد يتعذر تداركه مستقبلا، وذلك لخفضها مستوى الهرمونات الذكرية في جسم الانسان، اما توهم التحسن في بداية التعاطي فمرجعه الى اضطراب الوعي، وفقدان الإحساس بالزمن، فيظن انه أمضي في الممارسة وقتا أطول، وهو امر يخالف الحقيقة، ولا يعرف التدهور المستمر في قدرته حتى يفيق في النهاية على العجز الكامل.

الفرع الثاني: العوامل البيئية المسببة للإدمان

أولا: العوامل البيئية الداخلية للمدمن (العوامل الاسرية) وتتمثل (غباري، مرجع سابق) فيما يلي:

- ضعف أوضاع السلطة الابوية، فالمخدرات تنتشر بين أوساط الشباب الذين تكون رقابة الوالدين ضعيفة عليهم او معدومة
- التفكك الاسري والعلاقة السيئة بين الوالدين او الانفصال او الطلاق، حيث ان الشباب الذين يعيشون في اسر مفككة يعانون من مشكلات عاطفية واجتماعية بدرجة أكبر من الذين يعيشون في اسر سوية، ومن العوامل التي تؤدي الى عدم وجود رقيب على الاحداث، الطلاق او وفاة أحد الوالدين. وتشير الدراسات

الى ان نسبة الشباب المتعاطين للمخدرات المقيمين مع اسرهم اقل بصورة جوهرية من نسبة الشباب المتعاطين الذين لا يقيمون مع اسرهم.

- سوء معاملة الوالدين للأبناء ، ان اهم فترة في حياة الفرد هي الطفولة ، فيها تتكون خبرات الشخص ومشاعره وتوجهاته نحو البيئة ، فكثير من اشكال السلوك المنحرف تشير ان هناك مشكلات في فترة الطفولة بقيت دون حل ، الامر الذي يؤثر على صحة الفرد النفسية والعقلية .ان كل مرحلة من مراحل تطور الطفل تعتبر خطوة لإتمام النضج ، فاذا لم تلبى حاجات الطفل في الوقت المناسب فانة سينتقل الى المرحلة التالية دون المصادر الضرورية التي تمكنه من المضي وتلبية مهام المرحلة الجديدة ، وهذا ما يؤدي للبحث عن سلوكيات تعويضية تبديلية وغالبا ما تكون غير سوية .
- الانهيار الخلقي في الاسرة، وانحراف الوالدين او أحدهما، حيث توضح الدراسات الى وجود أثر كبير لدور القدوة في توجيه السلوك، فماذا إذا كانت هذه القدوة من المتعاطين، فان ذلك أثره في توجيه السلوك نحو طريق المخدرات.
- انعدام القيم الخلقية والدينية، وفقدان المثل العليا واختلال المعايير الاجتماعية، فضعف الوازع الديني من اهم العوامل المؤدية الى انتشار المخدرات والخمور والجنس.
- عدم تواجد الوالدين في محل إقامة واحدة، او سفر أولياء الأمور او سفر الأبناء للخارج، ان سفر الشباب والاباء للخارج الى بيئة جديدة ومجتمع جديد ينتشر فيه الانحلال وتعاطي المخدرات قد يكون من أكبر العوامل لتعاطي المخدرات.
- سوء أسلوب التنشئة الاجتماعية، ويقصد به طبيعة العلاقة بين الإباء والامهات هل هي قائمة على الحوار والاحترام والحب والود، ام على القهر والتسلط والاستبداد والاستهزاء بالأبناء؟ ام تقوم على الإهمال وعدم الاكتراث؟ (Botvin, 1998).

ثانيا: العوامل البيئية الخارجية للمدمن (العوامل البيئية المحيطة بالأسرة) وتتمثل (الهوارنة، مرجع سابق) فيما يلي:

- أصدقاء السوء وظروف العمل، ان للأصدقاء دور كبير في التأثير على اتجاه الفرد نحو تعاطي المخدرات، فلكي يبقى الشاب عضوا في جماعة الأصدقاء يتوجب عليه ان يسايرهم في عاداتهم واتجاهاتهم، وهنا تصبح مجاراة الأصدقاء عاملا أساسيا في تعاطي المخدرات. ويتزايد تأثير الأصدقاء في مرحلة المراهقة وفي حالات ضعف الترابط الاسري وعندما تكون شخصية الشاب هشة، فقيرة المقاومة لا تستطيع الامتناع عن الانزلاق وراء محاولات الاغراء والافساد.

وكذلك ظروف العمل الصعبة قد تؤدي الى الإدمان، حيث تدفعه هذه الظروف الى الغياب عن عمله بشكل مستمر الامر الذي يؤدي الى فصله من العمل، وهذا يدفعه الى الإدمان.

- وسائل الترفيه ووقت الفراغ، حيث تعد الأنشطة الترويحية من العوامل المهمة الواقية من الانحراف والادمان على المخدرات، فمشكلة قضاء وقت الفراغ تعتبر من أكثر المشاكل الملحة التي يواجها الشباب، فقد تبين من نتائج دراسة تمت على مجموعة من متعاطي الحشيش في مصر ان جميعهم لم يكن لهم أي هواية او مهارات يمارسونها في أوقات فراغهم، حيث كانوا يشغلون اوقاتهم اما بالجلوس على المقاهي الشعبية او في الطرقات والشوارع العامة بالإضافة الى وجود المناطق الجاذبة للانحراف.

ثالثا: الصراع الحضاري الثقافي كدافع للإدمان، ان الإطار الحضاري هو مجمل الإرث الاجتماعي للإنسان ويشمل ذلك كل معلوماته ومعتقداته ومهاراته التي اكتسبها كعضو ينتمي للمجتمع، والتنشئة الاجتماعية الأسلوب الذي بواسطته يوصل المجتمع حضارته للأشخاص وهنا نجد المخدرات التي تتصف تأثيراتها بالتهدئة والتسكين أكثر انتشارا في بلدان الشرق عنها في الغرب، فالشعوب الشرقية تفضل تعاطي المخدرات على الخمور على الرغم من توفر الأخيرة وعدم خضوعها للعقوبة القانونية (الهوارنة، مرجع سابق).

ونجد ان الغرب يفضلون الخمر او المخدرات المنشطة ذلك يرجع الى ان الاثار التي تجلبها المنشطات على المتعاطين بالأثر المثالية بالنسبة للمزاج العام والشخصية لدى الغرب اذ ان تعاطي الحشيش كما هو وارد في التراث العلمي لديهم يجعل صاحبه لينا سهلا ومتراخيا يوصف بالبلادة وعدم الحيلة وهذه

الصفات تتعارض مع قيم الحضارة الغربية التي تقوم على الإيجابية والطموح الشديدين (Bovine، مرجع سابق).

رابعا: العوامل الاقتصادية الاجتماعية المؤدية للإدمان ، حين تشتد الحواجز وتحول دون تحقيق الشخص لأهدافه وحاجاته فانه يتجه الى اشباعها باتخاذ ضروب من السلوك الاستبدالي ، لكن إمكانيات البيئة المحيطة بالشخص من الطبقات الدنيا، فضلا عن التنشئة الاجتماعية التي لا تتيح له مثل هذا السلوك ، كالقيام ببعض الأنشطة والهوايات ، وهنا يجد الفرد نفسه بصدد بيئة كثيرة الحواجز فيستجيب لمواقف الإحباط المترتبة عن طريق الانسحاب ، والوسيلة المحققة لذلك هي المخدرات التي تحرر الفرد من كافة الوان الإحباط ويساعده على تحقيق رغباته وأهدافه دون قيود او موانع . والعمل غير المستقر والاجر الزهيد والحرمان من الحاجات المادية وغيرها من الأوضاع الناشئة عن الوضع الاقتصادي تشكل حواجز ومعوقات امام حركة الافراد من الطبقة الفقيرة، الامر الذي يؤدي للإحباط والقلق والتوتر والشعور بالعجز، والى مشكلات تتعلق بالعلاقات الإنسانية للشخص (الهوارنة، مرجع سابق).

الفرع الثالث: العوامل المتعلقة بالمخدرات

أولا: عوامل تتعلق بخصائص المخدرات وطرق تعاطيها

المخدرات التي يتم تعاطيها عن طريق الفم او الشم يسهل الإدمان عليها، بينما يقلل استخدامها بطريقة الحقن من فرص الإدمان، والمواد الخفيفة التأثير يشيع استخدامها بشكل أكبر لكنها قد تكون بوابة للإدمان على مواد أخرى، وقد أظهرت الدراسات المخبرية ان تعاطي المواد المخدرة قد يدفع الشخص لتعاطي مواد أكثر خطورة (عليمات، 2001).

ثانيا: عوامل تتعلق بنظرة المجتمع للمخدرات وقوانين التعامل معها

تلعب نظرة المجتمع للمادة المخدرة دورا في نشوء ظاهرة التعاطي كان ينظر اليها بشيء من التسامح، او قد يكون متشددا في نظرته للمخدرات، كما ان بعض المجتمعات لجات الى الية القوانين للحد من انتشار المخدرات ظاهرة التعاطي وقد يكون لذلك دور نسبي من حيث الجدوى (الهوارنة، مرجع سابق).

ثالثا: عوامل تتعلق بثمن المخدرات

ان سعر المادة المخدرة يلعب دورا في تشكيل ظاهرة التعاطي، فارتفاع سعر المادة المخدرة يمكن ان يؤدي لتغيير الشكل الشائع لتعاطيها، ففي مصر كان أسلوب التعاطي عام 1920 للهيروبين هو الاستنشاق وفي عام 1925 ارتفع ثمن الهيروبين بسبب تشديد العقوبات عليه، هذا أدى الى تغيير طريقة التعاطي الى شكل اخر هو الحقن في الوريد، لان الكمية التي يحتاجها المدمن في هذه الحالة اقل من طريقة الاستنشاق وذلك من اجل احداث التأثير نفسه (مختار، سومان، 1988).

رابعا: عوامل تتعلق بتوفر المخدرات

ان توفر المخدر وسهولة الحصول عليه في المجتمع يؤدي لزيادة الفرصة للتعاطي والادمان عليه، فالإقبال يزيد مع زيادة العرض ومع قلة المتوافر منها يقل هذا الاقبال على التعاطي (ابوحديد،2020).

خامسا: عوامل تتعلق بتقبل المخدرات

إمكانية توافر المخدر ليس عاملا كافيا لإكثار استعمال المادة المخدرة بل يجب ان يكون هناك تقبل لها في المجتمع، حيث ان تقبل عقار او مادة ما قد يجلب مستعملين جدد عن طريق التعلم، فالجديد يتعلم كيفية تعاطي المادة بملاحظة بسيطة عن طريق تقليد (ابوحديد، مرجع سابق).

سادسا: عوامل تتعلق بمكاسب زراعة المخدرات

ان المكاسب التي يجنيها الأشخاص من زراعة المخدرات خيالية وكبيرة، فليس من السهل تصور ان هؤلاء سيتخلون عن زراعة " الحشيش والافيون والكوكايين "، من ذات المردود الاقتصادي العالي، ويستبدلونها بزراعة " الحبوب او الخضروات او الفواكه " ذات المردود الاقتصادي المنخفض بالمقارنة مع مردود المخدرات (الهوارنة، مرجع سابق).

الفرع الرابع: العوامل المتعلقة بالسياسة

استعملت المخدرات قديما وحديثا كسلاح ضد الأعداء والجنود وذلك لسلب إرادة الأشخاص والسيطرة عليهم عن طريق تعويدهم على ادمان المخدرات كأسلوب من أساليب الترويض النفسي للأسرى والاعداء او للأشخاص من اجل تنفيذ عمليات اغتيال وجرائم للخصوم السياسيين ، وبعض الدول مثل بريطانيا واليابان اتخذت المخدرات وسيلة لتحقيق اغر اضها السياسية ، وشاع استخدام الافيون في الحرب العالمية الأولى لدى الإنكليز الذين اعطوها لجياد سلاح الفرسان من اجل ان تتمكن الخيول من جر المدفعية الثقيلة ، كذلك نشر البريطانيون الافيون بين الفلاحين المصريين المستخدمين في الجيش البريطاني لسلب ارادتهم وامتصاص سخطهم ، وما زالت المخدرات تستخدم في الوقت الحديث كسلاح سياسي لتفتيت إرادة الشعوب المعاندة، وكان المستعمرون يفكرون في استخدام المخدرات لغزو العقول وافساد العلماء ومهرة الفنيين وذوي المواهب وافساد شريحة المجتمع والشبان خصوصا، وتشتيت قدراتهم عن العمل والصمود والإنتاج .ويلعب العامل السياسي دورا مهما في نشر المخدرات ، ففي العصور الحديثة لعب الاستعمار البريطاني والفرنسي دورا مهما في نشر المخدرات ، ثم جاء دور إسرائيل واليهود على نشر المخدرات في العالم الإسلامي بشكل عام وفي الدول العربية بشكل خاص، وكثيرا ما نسمع عن تورط بعض أجهزة الاستخبارات بنشر المخدرات في العالم الإسلامي، مثل الموساد او المخابرات الإسرائيلية او وكالة الاستخبارات الامريكية. كما استغلت المخدرات للمقايضة مع السلاح ، وما زالت تستخدم كسلاح فعال ضد الشعوب النامية والمتخلفة والمستعمرة

أينما كانوا في العالم بالإضافة الى ذلك يجب ان نسلم ان وراء كل تاجر مخدرات شبكة كبيرة من التجار وهدفهم الحصول على الأموال من خلال نشر هذه السموم في أوساط المجتمع ، وكذلك تسخير بعض افراد المجتمع لخدمة مطالبهم الدنيئة وعادة يتجه طموح هؤلاء التجار الى اتجاهات أخرى مثل تجارة السلاح الذي يزيد من امكانياتهم المادية ، ومن اكبر الاخطار في ذلك تسرب السلاح الى الفئات المناهضة حيث يقوم التجار والمدمنين بالعمل لصالح أعداء بلادهم مقابل حصولهم على هذه السموم ، وقد يقوم هؤلاء بأنشطة تجسس للحصول على الاسرار العسكرية والتقنية وبالتالي السيطرة على البلاد من الداخل ومن دون تكاليف(الهوارنة، مرجع سابق)(ابوحديد، مرجع سابق).

المطلب الثالث: الابعاد المترتبة على ظاهرة ادمان وتعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية

لمشكلة ظاهرة الإدمان ابعاد كثيرة أهمها القانوني والبدني والنفسي والاقتصادي والسياسي (الكبيسي، 2017)، وهي على النحو التالي:

الفرع الأول: البعد القانوني للمشكلة

ان الإدمان على المواد المخدرة يعتبر مشكلة قانونية لان افراد المشكلة سواء المتعاطين او التجار يصطدمون بقوانين المجتمع، وفي ذلك ضياع لبعض القوى البشرية وتعطيل لها، كما هو ضياع وتعطيل لقوى الدولة، فالقانون ينظر الى تعاطي المواد المخدرة والاتجار فيها باعتبارها جريمة في حق المجتمع (الدوري،1984).

الفرع الثاني: البعد البدني والنفسي للمشكلة

التعاطي للمواد المخدرة مشكلة صحية تتعلق بالجانب البدني من ناحية ، وبالجانب السيكولوجي من ناحية أخرى ، أيا كان نوعه لا شك انه يؤثر على أجهزة البدن المختلفة ، وكذلك يؤثر على الجانب السيكولوجي ، فالبعض يرى ان الإدمان يؤدي الى حالة من الاضطراب العقلي المؤقت يزول بالامتناع عن المخدر ، والبعض الاخر يرى ان الإدمان ما هو الا عرض ودلالة على اضطراب نفسي موجود أصلا في الشخصية ، فالإدمان يؤثر على والوظائف العقلية للفرد من حيث الادراك والتذكر والتخيل، وما ترتب على ذلك من تكيف بالنسبة للفرد مع نفسه، وبالنسبة له مع غيره من الناس (العارف، 1975).

الفرع الثالث: البعد الاقتصادي للمشكلة

أدى انتشار وتعاطي المخدرات الى زيادة النفقات التي تنفق على أجهزة المكافحة في كل دولة لمكافحة المخدرات، وهذه الأجهزة نوعان احداهما متخصصة كليا في مكافحة المخدرات، كالإدارة العامة لمكافحة المخدرات وفروعها في انحاء كل دولة، والثانية هي أجهزة تكافح المخدرات جزئيا بجانب مهامها الاصلية، كإدارة البحث الجنائي، وسلاح الحدود ومصلحة الجمارك ومصالح الصحة والعدل والشؤون الاجتماعية واداراتها ووزاراتها والاعلام والتربية والشباب.

وهذه الأجهزة التي تتطلبها المكافحة تمثل اضرارا اقتصادية بسبب نفقاتها وحرمان المجتمع منها، بالإضافة الى الأموال التي تنفق على جلب المخدرات، والتي كان يمكن استغلالها في تنفيذ برامج التنمية. ان انتشار تعاطي المخدرات يؤدي الى انشغال عدد كبير من افراد المجتمع ممن ينخرطون للعمل في هذه الأجهزة عن الوظائف الإنتاجية المباشرة التي تسهم في تطور المجتمع ونموه بوظائف غير إنتاجية مثل رعاية المدمنين في المصحات، وحراستهم في السجون، بالإضافة الى بذل جهود وإجراءات مطولة في التحري والضبط، وذلك يحتاج الى قوة بشرية كبيرة، وهذا يدل على ان ظاهرة تعاطي المخدرات تشل القدرة الإنتاجية لهذا القطاع الأكبر من الجمهور (غباري،1991).

الفرع الرابع: البعد السياسي للمشكلة

ظاهرة الإدمان تعد مشكلة سياسية لعلها تبدو مرتبطة بالاستعمار واتباعه، فالاستعمار يعمل على نشر هذه المخدرات بهدف اضعاف الشعوب حتى يصبحوا في حالة لا تسمح بالمقاومة او التحرر، وكذلك اتباع الاستعمار لهم نفس المصلحة في ان يظل الشعب في حالة التخدير التي تسمح لهم بتحقيق مصالحهم (المغربي، 1988).

يرى الباحث: ان الإدمان مشكلة متعددة الجوانب، القانونية والصحية والاقتصادية والسياسية، ولا شك ان المجتمع الفلسطيني يعاني من جميع هذه المشاكل وذلك لان الاحتلال الإسرائيلي يستغل آفة المخدرات لإغراق المجتمع الفلسطيني بالمشاكل سالفة الذكر والتي تحد من برامج التطوير والتنمية وحتى من التطلع

نحو الحرية والاستقلال ،و إن الاحتلال الاسرائيلي يشجع بطريقة أو بأخرى على انتشار أفة المخدرات في المناطق الفلسطينية ضمناً أو صراحة وهناك حقيقة لا تزال تفرض نفسها هي انه كلما استمر الاحتلال الاسرائيلي للشعب الفلسطيني زاد انتشار وتفشي ظاهرة المخدرات داخل صفوف الشعب الفلسطيني بكافة شرائحه و اطيافه .

المطلب الرابع: الاثار المترتبة على تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية

يعتبر تعاطي المخدرات أو إدمانها من المشكلات التي تؤثر بطريقة مباشرة على بناء المجتمع وأفراده؛ لما يترتب عليه من آثار صحية واجتماعية واقتصادية وامنية (ظاهر، 2021).

الفرع الأول: الاثار الصحية

صحة افراد المجتمع الجسمية والعقلية ثروة، يجب ان يحافظ عليها المجتمع، فاذا أهملها تقوضت دعائم الكيان الاجتماعي. فالفرد الصحيح هو أساس البناء لأي مجتمع، والادمان مرض وبائي وتفشيه في المجتمع يعني زيادة اعداد المرضى الغير قادرين على العمل والإنتاج، فتزايد الأعباء الملقاة على عاتق وزارة الصحة وهذا يتطلب توفير المستشفيات والعيادات والأدوية والأجهزة والأدوات بالإضافة الى توفير الأطباء ومساعديهم والمتخصصين في علاج حالات الإدمان. كما يتطلب فرض رقابة على الصيدليات والمستشفيات والعيادات الحكومية والخاصة، للتأكد من عدم إساءة صرف الادوية، والمخدرات، وهذا يتطلب زيادة الإمكانيات البشرية والمادية لوزارة الصحة ويستلزم ذلك من اهتمام وزارة الصحة بالتخطيط ووضع السياسات الخاصة بعلاج وتأهيل مدمني المخدرات (المغربي، مرجع سابق).

الفرع الثاني: الاثار الاجتماعية

ان الإدمان مشكلة اجتماعية بالدرجة الأولى ، ويعاني من هذه المشكلة كافة الفئات الاجتماعية في البلدان ، بغض النظر عن مستوى هذه الفئات الثقافي والاجتماعي والاقتصادي ، فالإدمان يؤدي الى تفكك الروابط الاسرية وزيادة المشاكل بين الزوجين والتي تنتهي بالأسرة الى الدمار والخراب ، والادمان يمثل عبئا كبيرا على ميزانية الاسرة بسبب الثمن الباهظ للمواد المخدرة ، وهذا يعني فقد جزء كبير من دخل الاسرة ، فتسوء حالتها المعيشية من جميع النواحي ، وقد يؤدي ذلك الى انحراف بعض افراد الاسرة ، كما ان يكون الوالد في هذه الحالة نموذجا سيئا لأسرته سواء من ناحية أخلاقية او علاقاته المشبوهة بالمدمنين ذوي الاخلاق الشاذة يضاف الى ذلك إمكانية انزلاق احد افراد الاسرة الى نفس الهاوية التي انحدر اليها رب الاسرة ، وهي الإدمان وخاصة الأطفال الذين ينشا لديهم الشعور بعدم المسؤولية وتقدير الواجب حيال اسرته ، بل حيال المجتمع ويسود الاسرة جو من التوتر والشقاق والخلافات بين افرادها ، بسبب انفاق عائل الاسرة معظم دخله على المخدرات ، بالإضافة الى ان أصدقاء السوء يسيئون الى الاسرة بسهرهم الى ساعات متأخرة من الليل في جو خانق للأطفال .ويعاني المدمن في حالة عدم توافر المخدر لأعراض جسمية ونفسية سيئة ، تنعكس اثارها على كافة افراد الاسرة فنراه مهملا لنفسه وصحته منطويا على نفسه بالإضافة الى تصرفاته التي تتصف بالعصبية والعنف ويتأثر بهذا كل المحيطين به، من اسرته وجيرانه وأصدقائه وزملائه في العمل لدرجة انهم يقاطعونه . وبمعنى اخر فان المدمن مثلما يتأثر بالبيئة المحيطة به، فانه يؤثر فيها أيضا وتتغير حالته الصحية والعقلية الى الأسواء، ولا يكون في حالة صحية او عقلية او نفسية تسمح له ان يرعى ابناءه ويعجز عن تنشئتهم التنشئة السليمة، وقد يؤدي هذا الى حدوث الانحرافات السلوكية والامراض النفسية لهؤلاء الأبناء فتتفكك الاسرة وينعكس دورها على المجتمع فيمتلئ بالأفراد المنحرفين وتزداد الجرائم ويتفشى الفساد في المجتمع (ابوحمرة، 2004).

الفرع الثالث: الاثار الإنتاجية

ان انتشار المخدرات يؤدي الى تكلفة مادية كبيرة تنفق على مكافحة المخدرات وتمثل عبئا كبيرا على الدخل القومي للدولة بجانب ضياع جزء كبير من الثروة القومية على تجارة المخدرات التي تنشر الفساد في المجتمع ، ويترتب على ذلك انخفاض الإنتاج القومي نتيجة ادمان الكثير من العمال على المخدرات ، وما يترتب على ذلك من ضعف صحتهم وكثرة تغيبهم عن العمل وقد ينجرف بعضهم الى تجارة المخدرات لتغطية تكاليف ادمانهم الذي لا تتحمله رواتبهم ، كل هذا يؤدي الى التأثير على الإنتاج القومي وكل جهد يبذل لمحاربة ظاهرة الإدمان فانه ينعكس على زيادة الإنتاج (واهدان ، 1986) .

الفرع الرابع: الاثار الاقتصادية

المواد المخدرة سلعة شانها شان كافة السلع التجارية، من حيث انها تخضع لقانون العرض والطلب وسوقها تتأثر بذلك القانون صعودا وهبوطا، من حيث أسعارها ومن حيث توزيعها، وليكن واضحا ان تلك السلعة وذلك السوق غير المشروع وتجارة المخدرات تدفع اقتصاد الدولة الى الاضطراب والانهيار ومن ناحية حجم الأموال والعملات الأجنبية المهربة من اجل استيراد المخدرات فهي ذات خطورة على الاقتصاد

الوطني. وتجارة المخدرات تجارة عالمية تديرها عصابات ضخمة دقيقة في عملها منظمة في ادارتها وتتعامل في المليارات من الدولارات وتستخدم في تهريبها وتوزيعها كل الأساليب المعروفة والغير معروفة وأساليب التهريب والتوزيع تتميز بالتخطيط والتنظيم البلغ الدقة لذلك يظهر تأثيرها واضحا على اقتصاد الدولة (واهدان، مرجع سابق).

الفرع الخامس: الاثار الأمنية

ان الاثار الأمنية متعلقة بالأمن القومي، وأخرى متعلقة بالأمن العام، مع ملاحظة ان الامن القومي يعني امن الدولة وسلامتها وحماية أراضيها من أي تهديد خارجي، بالإضافة الى رعاية مواطنيها وحماية الاقتصاد الوطني والصناعة الوطنية من اهم الأهداف للأمن القومي، بينما الامن العام عليه التصدي للجريمة بكافة اشكالها. وتشمل اثار الامن العام الجرائم بكافة أنواعها، وهناك علاقة بين المخدرات والدعارة والسرقة التي تهدف الى تغطية نفقات الإدمان وتعتبر المخدرات مفتاح كل الجرائم الأخرى (غباري، مرجع سابق).

المبحث الثاني
الدراسات السابقة والدراسة الميدانية

المطلب الأول: الدراسات السابقة

اطلع الباحث على العديد من الدراسات التي توفرت لديه، فاختار أقربها لموضوعه، ومن أهمها ما يلي:

في دراسة (أبو إسماعيل ، 2008) بعنوان **(المؤسسات التربوية ودورها في نشر الوعي بأخطار المخدرات)** ، هدفت الدراسة الى التعرف على دور المؤسسات التربوية في نشر الوعي بأخطار المخدرات ، والحد من تعاطيها وانتشارها عبر تفصيل ما هيه هذا الدور وعلاقته بالمؤسسات المجتمعية الأخرى واليات تنفيذه ، وتوصل الباحث الى مجموعة من التوصيات : الإفادة من المشاريع والأبحاث العالمية التي عالجت دور المؤسسة التربوية في زيادة الوعي بأخطار المخدرات ، ويجب اجراء دراسات شاملة لمعرفة العوامل المرتبطة بالانحرافات المدرسية في مجال المخدرات وتعاطيها، وكذلك العمل على ربط المناهج التربوية بالحياة العملية وتوظيف التكنولوجيا والياتها لزيادة الوعي بأخطار المخدرات لدى الطلبة وطرق مكافحتها .

وفي دراسة اعدها (الحميدان ، 2008) بعنوان **(التعاون بين اللجان الوطنية والمؤسسات التربوية للحد من انتشار المخدرات)** هدفت الدراسة الى الكشف عن ماهية دور اللجان الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤسسات التربوية للحد من انتشار المخدرات ، وتوصل الباحث الى مجموعة من التوصيات : الحث على تنمية برامج التوعية التي تخاطب الوازع الديني وتعتني بتربية الفرد وتصقل خبراته وتحثه على الكسب الحلال ومحاربة البطالة وتغرس بداخله القيم الدينية التي تحميه وتنقذه من جو الرذيلة والفساد ، التأكيد على التعاون بين اللجان الوطنية لمكافحة المخدرات والمؤسسات التربوية باستخدام الأساليب الحديثة المتطورة للوقاية من المخدرات .

أجرى (خليفة، المشعان، 2003) دراسة بعنوان **(تعاطي المواد المؤثرة في الاعصاب بين طلاب المدارس الثانوية بدولة الكويت)**، هدفت الدراسة الى القاء الضوء على مدى انتشار تعاطي المواد المخدرة المؤثرة على الاعصاب بين طلاب (تدخين السجائر، تعاطي الادوية) بدون اذن طبي في المدارس الثانوية بدولة الكويت، ومن اهم النتائج التي كشفت عنها الدراسة: ان هناك ظاهرة فعلية تتمثل في وجود نسب كبيرة من الطلاب المتعاطين للمواد المؤثرة في الاعصاب، وان المدى العمري عند بدء التعاطي يتراوح بين 15-17 عام.

التعقيب على الدراسات السابقة

لم يجد الباحث دراسات مماثلة لعنوان الدراسة ولمجتمع الدراسة الحالية، ولا يدعي الباحث انه سيلم بالموضوع من جميع جوانبه ، بل يرجو ان يكون هذا البحث تمهيدا لأجراء أبحاث ود راسات أخرى في هذا الاتجاه .فتحدثت دراسة أبو اسماعيل عن طبيعة العلاقة بين المؤسسات التربوية والمؤسسات المجتمعية الأخرى في نشر الوقاية من المخدرات فقط ، اما دراسة الحميدان فتطرقت أيضا الى دور اللجان الوطنية

والمؤسسات التربوية في الحد من انتشار المخدرات فقط ، ودراسة خليفة والمشعان تطرقت الى واقع انتشار تعاطي المؤثرات العصبية المخدرة في المدارس الثانوية في دولة الكويت .

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة فيما يلي:

1- تعد من الدراسات الأولية في مدينة اريحا في الضفة الغربية والتي تناولت موضوع تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية وكيفية الوقاية منها.

2- تميزت هذه الدراسة بمجتمعها، فهي الدراسة الأولى – على حد علم الباحث – التي تجري على نطاق محافظة اريحا والتي تتناول موضوع المخدرات والمؤثرات العقلية وطرق الوقاية منها في المدارس الثانوية

المطلب الثاني: الدراسة الميدانية واجراءاتها

يتناول هذا المطلب وصفاً لمنهج الدراسة، والأفراد مجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها وثباتها، كما يتضمن هذا الفصل وصفا للإجراءات التي قام بها الباحث في تقنين أدوات الدراسة وتطبيقها، وأخيرا المعالجات الإحصائية التي اعتمد الباحث عليها في تحليل الدراسة.

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يمكن تعريفه بأنه أسلوب من أساليب التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد ومن خلال فترة أو فترات زمنية معلومة وذلك من اجل الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي في عرض الجانب النظري للدراسة ومن ثم استخدام المنهج التحليلي في التطبيق العملي وإجراء الاختبارات اللازمة ، من خلال توزيع استبانة خاصة بالبحث الحالي قام الباحث بتوزيعها على عينة من المعلمين والمعلمات العاملين في المدارس الحكومية في محافظة اريحا في 2019 ، ومن ثم تحليلها باستخدام المعالج الاحصائي (SPSS).

مصادر المعلومات

وتم استخدام أسلوبين لجمع البيانات كما يلي:

- **الدراسة النظرية والتي تعتمد على:**
  1. الكتب والمراجع العلمية التي تناولت موضوع الدراسة.
  2. الكتب المتخصصة في البحث العلمي والدراسات العلمية
  3. الأبحاث المحكمة في الدوريات المتخصصة والمجلات العلمية.
  4. التقارير التي تصدرها المنشآت التي تم اختيارها كعينة للدراسة.
  5. رسائل الماجستير والدكتوراه ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
- **الدراسة التطبيقية:**

لتحليل بيانات الدراسة المعتمدة استجابات افراد الدراسة تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS لما له من ميزات عدة في تحليل مثل هذه الدراسات من خلال المقاييس والاختبارات.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في المؤسسات التربوية الثانوية الحكومية في محافظة اريحا في 2019، وتم اختيار عينة عشوائية تقدر بـ (45) معلم ومعلمة، وبعد تفحص الاستبانات واستبعاد الغير صالح منها يستبعد نظرا لعدم تحقق بعض الشروط المطلوبة للإجابة حيث بلغت الاستبانات الصالحة للتحليل (38) استبانة، والجدول التالي يمثل توزيع افراد عينة الدراسة وفقا لمتغيراتهم:

الجدول رقم (1) يوضح خصائص المبحوثين

المتغير	وصف العينة	التكرار	النسبة
العمر	اقل من 30 سنة	14	37%
	من 30 -35	9	24%
	40-36	11	29%
	50-41	4	11%
المؤهل العلمي	دبلوم	16	42%
	بكالوريوس	14	37%
	ماجستير	7	18%
	دكتوراه	1	3%
مكان السكن	قرية	3	8%
	مدينة	31	82%
	مخيم	4	11%

الحالة الاجتماعية	أعزب	13	34%
	متزوج	23	61%
	مطلق	1	3%
	أرمل	1	3%
مستوى الدخل	-2000 2500شيقل	26	68%
	3100-2600	8	21%
	3700 -3200	1	3%
	3800 فأعلى	3	8%
حجم العينة (38)			

أداة الدراسة

بعد الاطلاع على الأطر النظرية والدراسات السابقة في مجال الدراسة وموضوعها بشكل خاص، قام الباحث بإعداد استبانة، وتكونت الاستبانة من (30) فقرة، بعد عرضها على المحكمين بهدف التعديل وقياس مدى الملائمة. وتتم الاستجابة على الاستبيان وفقاً لتدرج خماسي على طريقة ليكرت (موافق بشدة– موافق– محايد– غير موافق– غير موافق بشدة)، وتصحح على التوالي بالدرجات (5– 4– 3– 2- 1)

صدق الأداة

والذي يقصد به "أن يقيس الاختبار ما صمم لقياسه" فهو يعني درجة تحقيق الأهداف البحثية التي صمم من أجلها.

صدق المحتوى (المحكمين)

تم عرض الأداة بعد بنائها من قبل الباحث على عدد من المتخصصين، وقام الباحث بناء على راي المحكمين بالأخذ بالملاحظات والتعديلات لفقرات الاستبانة سواء من حيث الصياغة اللغوية او حذف بعض الفقرات او تعديلها، وقد اعتمد الباحث على راي المحكمين واجماعهم كمؤشر على صدق محتوى الاستبانة وبعد الاخذ بملاحظات المحكمين، تم اعداد الاستبانة بشكلها النهائي.

ثبات الأداة

ويقصد بالثبات "الحصول على نفس النتائج عند تكرار القياس باستخدام نفس الأداة وفي نفس الظروف وقد تم احتساب الثبات باستخدام معادلة كور نباخ ألفا (Cronbach Alpha) حيث بلغ معامل الثبات الاستبيان تبين أن نسبة الصدق والثبات في هذا البحث بلغت (88%) وهي نسبة مرتفعة جداً وهي أعلى بكثير من النسب المقبولة (60%) في بحوث العلوم الانسانية وهذا يدل وعلى قدرة الاستبانة على تحقيق أغراض الدراسة. وهو ما يعكس ثبات الاستبانة كأداة للقياس وتسمح هذه النتيجة بالاعتماد على النتائج في عملية معالجة بيانات الدراسة وتحليلها

جدول رقم (2): يوضح معامل كرو نباخ ألفا لثبات أداة الدراسة

البيان	افراد الدراسة	عدد الفقرات	قيمة ألفا
ثبات أداة الدراسة	38	30	0.88

إجراءات الدراسة

1. قام الباحث بمسح موسع للأدب والدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة.
2. قام الباحث ببناء الاستبانة وتطويرها والتأكد من صدقها بالتحكيم، ومن ثباتها باستخدام معادلة كرو نباخ الفا، بعد أن قام الباحث بتوزيع (45) استبانة على عينة الدراسة.
3. بلغ عدد الاستبيانات المسترجعة (38) استبانة النتائج ممثلة لعينة الدراسة.
4. قام المحلل بترميز الاستبيانات المسترجعة وتفريغها في الحاسوب.

المعالجة الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية وفيما يلي مجموعة من الأساليب المستخدمة في تحليل البيانات:

1. تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الخماسي (1 غير موافق بشدة، 2 غير موافق، 3 غير متأكد، 4 موافق، 5 موافق بشدة)، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى (1-5=4) ثم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة أي (4/5 = 0.8) بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (وهـي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى وهكذا
2. تم حساب التكرارات والنسب المئوية: للتعرف على الصفات الشخصية الديموغرافية لمفردات الدراسة
3. وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات والتي وزعت على محاور الرئيسة التي تتضمنها أداة الدراسة.
4. المتوسط الحسـابي: وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة
5. تم استخدام الانحراف المعياري: للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة إلى جانب المحاور الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الاستجابات، وانخفض تشتتها بين المقياس، (إذا كان الانحراف المعياري واحد صحيحاً فأعلى فيعني عدم تركز الاستجابات وتشتتها).
6. اختبار ألفا كرو نباخ: لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة. وفروق بين متوسطي عينتين مستقلتين وتحليل التباين الأحادي: للفروق بين ثلاث متوسطات فأكثر.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

يتناول هذا الجزء نتائج الدراسة ومناقشتها: هدفت هذه الدراسة التعرف على **دور المؤسسات التربوية في الوقاية من ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية** وفيما يلي عرض نتائج الدراسة تبعا لأسئلتها وفرضياتها، كالاتي: -

وللإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة فقد قام الباحث بإيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع بنود الاستبانة ولهذا أعطيت التدرجات الخمس الموجودة في الاستبانة أرقاما من(1-5)أما درجات التقدير فقد تمت كما هي مبينة في الشكل الاتي:- تم حساب المتوسط المرجح لإجابات أفراد العينة على محاور الدراسة المختلفة باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، وذلك من اجل معرفة اتجاه أراء المستجيبين (أفراد عينة البحث) وعمل المقارنات المختلفة،حيث يعتبر مقياس ليكرت من أفضل أساليب قياس الاتجاهات ، وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (3) مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	الموافقة عالية جدا	الموافقة عالية	الموافقة متوسطة	الموافقة ضعيفة	الموافقة معدومة
الدرجة	5	4	3	2	1
الوزن النسبي	%100	%80	%60	%40	%20
المتوسط المرجح	5 - 4.20	4.19 – 3.40	3.39 –2.60	2.59 –1.80	1.79 – 1

أولاً: الانحرافات المعيارية والمتوسطات الحسابية

الجدول رقم (4) يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لجميع بنود المحور

	الفقرات/ المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	نسبة الاستجابة
.1	تعزز المؤسسات التربوية المعرفة بظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية	4.368	0.819	87%
.2	تدعم المؤسسات التربوية البعد المعرفي للمخدرات والمؤثرات العقلية في انشطتها	3.947	0.928	79%
.3	تساهم المؤسسات التربوية لعقد الورش التدريبية الخاصة في التعرف على مضار المخدرات والمؤثرات العقلية	4.368	0.675	87%
.4	ترصد المؤسسات التربوية النفقات المالية لمحاربة المخدرات والمؤثرات العقلية	3.684	1.233	74%
.5	تراقب المؤسسات التربوية سلوك طلابها	3.842	1.079	77%
.6	تتابع المؤسسات التربوية الشكاوى ذات الصلة بالمخدرات والمؤثرات العقلية	4.053	1.089	81%
.7	تقوم المؤسسات التربوية ببث الوعي لمخاطر المخدرات والمؤثرات العقلية والادمان عليها	4.237	0.943	85%
.8	تصدر المؤسسات التربوية منشورات عن المخدرات والمؤثرات العقلية	3.974	0.972	79%
.9	تستقدم المؤسسات التربوية الخبراء وتستفيد من خبراتهم في مجال المخدرات والمؤثرات العقلية	3.632	1.478	73%
.10	توفر المؤسسات التربوية الاطباء والمختصين ضمن كوادرها	3.342	1.300	67%
.11	تطور المؤسسات التربوية معلوماتها بشكل دائم فيما يتعلق بالمخدرات والمؤثرات العقلية	3.579	1.266	72%
.12	تقوي المؤسسات التربوية الوازع الديني عند الطلاب	3.789	1.298	76%
.13	تساهم المؤسسات التربوية في تطوير مهمة المرشد الاجتماعي	3.526	1.133	71%
.14	تتابع المؤسسات التربوية البيئة الخاصة بالمتعاطين	3.605	1.152	72%
.15	توجد مراكز خاصة للمؤسسات التربوية تتابع حالات الادمان على المخدرات والمؤثرات العقلية	3.553	1.155	71%
.16	تبحث المؤسسات التربوية عن اسباب الادمان على المخدرات والمؤثرات العقلية وتعالجها	4.237	0.998	85%
.17	تعمل المؤسسات التربوية على تضمين المناهج بمخاطر الادمان واثارة السلبية	4.026	0.915	81%
.18	تفتقر المؤسسات التربوية الى الدعم اللازم لمحاربة افة المخدرات	3.737	0.828	75%
.19	تتعاون المؤسسات التربوية مع المؤسسات الاخرى لمواجهه ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية	4.132	1.070	83%
.20	تستفيد المؤسسات التربوية من تجارب الاخرين في مواجهه هذه الظاهرة	4.079	0.850	82%
.21	تشجع المؤسسات التربوية الابحاث اللازمة لمعالجة هذه الظاهرة	3.763	1.149	75%
.22	تتابع المؤسسات التربوية الحالات الفردية للمدمنين وتعمل على علاجها.	4.000	1.115	80%
.23	تتواصل المؤسسات التربوية مع الاجهزة الامنية المختصة لضبط هذه الظاهرة والحد منها	3.447	1.427	69%
.24	توفر المؤسسات التربوية المعدات اللازمة لمواجهة افه المخدرات والمؤثرات العقلية	3.974	1.026	79%
.25	تمنع المؤسسات التربوية التدخين في مرافقها	4.000	0.900	80%
.26	ترسل المؤسسات التربوية التقارير اللازمة لأصحاب الشأن فيما يتعلق بأسباب الادمان	4.026	0.944	81%
.27	تحافظ المؤسسات التربوية على العلاقات الطيبة مع أهالي الطلاب	4.368	0.714	87%
.28	تعقد المؤسسات التربوية ورش عمل وتدريب خاصة لمواجهه هذه الظاهرة للمعلمين والطلبة	4.158	0.679	83%
.29	تعمل المؤسسات التربوية على ملاحقة المدمنين ومتابعتهم	3.632	1.149	73%
.30	تساهم المؤسسات التربوية في الحد من الظاهرة من خلال الندوات والورش العلمية	4.000	0.986	80%
	الاجمالي	3.903	0.512	78%

يظهر الجدول رقم (4) المتوسطات الحسابي للفقرات لأداة الدراسة والتي تبحث استجابات افراد الدراسة حول دور المؤسسات التربوية في الوقاية من ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية، حيث كانت اعلى درجة من نصيب الفقرة رقم (1) والتي تنص على "تعزز المؤسسات التربوية المعرفة بظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية" بمتوسط حسابي (4.368) وانحراف معياري (0.819) بنسبة (87%) وهي درجة كبيرة جدا، وكانت بنفس الدرجة الفقرة رقم (3) والتي تنص على " تساهم المؤسسات التربوية لعقد الورش التدريبية الخاصة في التعرف على مضار المخدرات والمؤثرات العقلية" بمتوسط حسابي (4.368) وانحراف معياري (0.675) بنسبة (87%) وهي درجة كبيرة جدا، وحصلت الفقرة رقم (27) على نفس الدرجة حيث نصت الفقرة " تحافظ المؤسسات التربوية على العلاقات الطيبة مع أهالي الطلاب "وكانت بمتوسط حسابي (4.368) وانحراف معياري (0.714) بنسبة (87%) وهي درجة كبيرة جدا، وكانت ادنى درجة استجابة من نصيب الفقرة رقم (10) والتي تنص على "توفر المؤسسات التربوية المناهج الدراسية والتربوية الحديثة والتي تبين اضرار المخدرات والمؤثرات العقلية "وكانت بمتوسط حسابي

(3.342) وانحراف معياري (1.300) بنسبة (67%) وهي درجة متوسطة، وبشكل عام كانت الاستجابات والموافقات مرتفعة حول فقرات الاداة وتختلف جوهريا عن درجة الحياد حيث كانت النسب تتفاوت بين اعلى درجة واقل درجة (87%-67%).

ثانيا: اختبار الفرضيات

الفرضية: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) دور المؤسسات التربوية في الوقاية من ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية حسب متغير العمر. ولفحص الفرضية تم استخدام المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للأداة كما يوضحه الجدول رقم (5)

الجدول رقم (5) التكرارات للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير العمر

المتغير	وصف العينة	التكرار	النسبة
العمر	اقل من 30 سنة	14	37%
	من 30 -35	9	24%
	36-40	11	29%
	41-50	4	11%
الاجمـــــــالي		38	100%

وتم ايضاً اختبار الفرضية من خلال اختبار التبيان الاحادي لاستخراج دلالة الفروق

الجدول رقم (6) اختبار التباين الاحادي للدرجات الكلية تبعاً لمتغير العمر

الدرجة الكلية للأداة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	Fقيمة	مستوى الدلالة*
	بين المجموعات	2.176	3.000	0.725	3.274	0.033
	داخل المجموعات	7.534	34.000	0.222		
	المجموع	9.710	37.000			

* عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتبين من الجدول (6) يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير العمر. حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.033) وهي قيمة اقل من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي تم قبول الفرضية البديلة، ونستنتج: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) **دور المؤسسات التربوية في الوقاية من ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية** حسب متغير العمر.

الفرضية: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) دور المؤسسات التربوية في الوقاية من ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية حسب متغير المؤهل. ولفحص الفرضية تم استخدام المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للأداة كما يوضحه الجدول رقم (7)

الجدول رقم (7) التكرارات للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المؤهل

المتغير	وصف العينة	التكرار	النسبة
المؤهل العلمي	دبلوم	16	42%
	بكالوريوس	14	37%
	ماجستير	7	18%
	دكتوراه	1	3%
الاجمـــــــــالي		38	100%

وتم ايضاً اختبار الفرضية من خلال اختبار التبيان الاحادي لاستخراج دلالة الفروق

الجدول رقم (8) اختبار التباين الاحادي للدرجات الكلية تبعاً لمتغير المؤهل

الدرجة الكلية للأداة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	Fقيمة	مستوى الدلالة*
	بين المجموعات	1.414	3.000	0.471	1.931	0.143
	داخل المجموعات	8.296	34.000	0.244		
	المجموع	9.710	37.000			

* عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتبين من الجدول (8) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير المؤهل. حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.143) وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي تم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية، ونستنتج: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) **دور المؤسسات التربوية في الوقاية من ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية** حسب متغير المؤهل.

الفرضية: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) دور المؤسسات التربوية في الوقاية من ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية حسب متغير مكان السكن. ولفحص الفرضية تم استخدام المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للأداة كما يوضحه الجدول رقم (9)

الجدول رقم (9) التكرارات للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير مكان السكن

المتغير	وصف العينة	التكرار	النسبة
مكان السكن	قرية	3	8%
	مدينة	31	82%
	مخيم	4	11%
الاجمـــــــــالي		38	100%

وتم ايضاً اختبار الفرضية من خلال اختبار التبيان الاحادي لاستخراج دلالة الفروق

الجدول رقم (10) اختبار التباين الاحادي للدرجات الكلية تبعاً لمتغير مكان السكن

الدرجة الكلية للأداة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	Fقيمة	مستوى الدلالة*
	بين المجموعات	3.364	2.000	1.682	9.275	0.001
	داخل المجموعات	6.346	35.000	0.181		
	المجموع	9.710	37.000			

* عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتبين من الجدول (10) يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير مكان السكن. حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.001) وهي قيمة اقل من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي تم قبول الفرضية البديلة، ونستنتج: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) دور **المؤسسات التربوية في الوقاية من ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية** حسب متغير مكان السكن.

الفرضية: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) دور المؤسسات التربوية في الوقاية من ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية حسب متغير الحالة الاجتماعية. ولفحص الفرضية تم استخدام المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للأداة كما يوضحه الجدول رقم (11)

الجدول رقم (11) التكرارات للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية

المتغير	وصف العينة	التكرار	النسبة
الحالة الاجتماعية	أعزب	13	34%
	متزوج	23	61%
	مطلق	1	3%
	أرمل	1	3%
الاجمـــــــــالي		38	100%

وتم ايضاً اختبار الفرضية من خلال اختبار التبيان الاحادي لاستخراج دلالة الفروق

الجدول رقم (12) اختبار التباين الاحادي للدرجات الكلية تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية

الدرجة الكلية للأداة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	Fقيمة	مستوى الدلالة*
	بين المجموعات	0.690	3.000	0.230	0.867	0.468
	داخل المجموعات	9.020	34.000	0.265		
	المجموع	9.710	37.000			

* عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتبين من الجدول (12) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير الحالة الاجتماعية. حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.468) وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي تم رفض الفرضية البديلة وقبول الفرضية الصفرية، ونستنتج: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) دور **المؤسسات التربوية في الوقاية من ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية** حسب متغير الحالة الاجتماعية.

الفرضية: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) دور المؤسسات التربوية في الوقاية من ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية حسب متغير مستوى الدخل. ولفحص الفرضية تم استخدام المتوسطات الحسابية للدرجة الكلية للأداة كما يوضحه الجدول رقم (13)

الجدول رقم (13) التكرارات للدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير مستوى الدخل

المتغير	وصف العينة	التكرار	النسبة
مستوى الدخل	2000-2500شيقل	26	68%
	2600-3100	8	21%
	3200- 3700	1	3%
	3800 فأعلى	3	8%
الاجمـــــــــالي		38	100%

وتم ايضاً اختبار الفرضية من خلال اختبار التبيان الاحادي لاستخراج دلالة الفروق

الجدول رقم (14) اختبار التباين الاحادي للدرجات الكلية تبعاً لمتغير مستوى الدخل

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	Fقيمة	مستوى الدلالة*
بين المجموعات	2.917	3.000	0.972	4.867	0.006
داخل المجموعات	6.793	34.000	0.200		
المجموع	9.710	37.000			

الدرجة الكلية للأداة

* عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتبين من الجدول (14) يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) على الدرجة الكلية للأداة تبعاً لمتغير مستوى الدخل. حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.006) وهي قيمة اقل من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي تم قبول الفرضية البديلة، ونستنتج: يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) دور **المؤسسات التربوية في الوقاية من ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية** حسب متغير مستوى الدخل.

النتائج العامة:

بعد الاطلاع على نتائج التحليل الاحصائي لاستبانة الدراسة تم الحصول على النتائج الاتية:

1- تعزز المؤسسات التربوية المعرفة بظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية
2- تساهم المؤسسات التربوية في عقد ورشات عمل تدريبية خاصة للتعرف على مضار المخدرات والمؤثرات العقلية
3- تقوم المؤسسات التربوية ببث الوعي عن مخاطر المخدرات والمؤثرات العقلية والادمان عليها

التوصيات:

بعد الاطلاع على نتائج الدراسة فان الباحث يوصي بما يلي:

1- يجب على المؤسسات التربوية رصد نفقات مالية خاصة في ميزانياتها من اجل اعداد برامج لوقاية الطلاب من ظاهرة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية
2- يجب على المؤسسات التربوية تطوير مناهجها باستمرار وخاصة فيما يتعلق بالمخدرات والمؤثرات العقلية
3- يجب على المؤسسات التربوية تشجيع وتنمية الوازع الديني عند الطلبة
4- يجب على المؤسسات التربوية بناء شبكة من العلاقات مع أهالي الطلبة والعمل على استدامتها طول العام
5- يجب على المؤسسات التربوية تطوير مهمة المرشد التربوي الاجتماعي
6- يجب على المؤسسات التربوية التواصل والتعاون التام مع ادارة مكافحة المخدرات في بناء الخطط الوقائية وتبادل المعلومات
7- يجب على منظومة التربية والتعليم تطوير المناهج وتشجيع البحث العلمي للإحاطة بكل ما هو جديد في عالم المخدرات والمؤثرات العقلية من اجل حماية الطلبة

المراجع

- الهوارنة، معمر نواف (2018)، **الإدمان والجريمة بين الوقاية والعلاج، دار الاعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان.**
- غباري، محمد سلامة (2007)، **الإدمان خطر يهدد الأمن الاجتماعي**. دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، الاسكندرية.
- رشوان، عبد المنصف (2005) **الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية في المجال النفسي والعقلي**. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- عليمات، حمود (2001) **منظور شامل للوقاية من المخدرات**. الجزيرة نت، ملفات خاصة.
- المختار، منال – سومان، محمد (1988) **السلوك الإنساني في الصحة والمرض.** دمشق.
- ابوحديد، توفيق عزات فريد محمود (2020)، **أثر جريمة زراعة المخدرات في تهديد الامن المجتمعي في الضفة الغربية من وجهة نظر المتعاطين ورجال الامن. رسالة** دكتوراه منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.
- الكبيسي، نور محمد (2017) **مقومات التعاون الدولي الجنائي في مجال مكافحة المخدرات**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
- الدوري، عدنان (1984) **أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الاجرامي. منشورات ذات السلاسل.** ط1، الكويت.
- العارف، محمد (1975) **الجريمة والمجتمع (نقد منهجي لتفسير السلوك الاجرامي)**، المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، مصر.
- غباري، محمد سلامة (1991) **الإدمان**. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
- المغربي، سعد (1988) **ظاهرة تعاطي الحشيش**. دار راتب الجامعية، بيروت، لبنان.
- ظاهر ، خالد طه محمد (2021) **أشهر أنواع المخدرات والمؤثرات العقلية في فلسطين وأسباب انتشارها والابعاد والاثار المترتبة على تعاطيها**، مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، (قيد النشر)، اريحا، فلسطين.
- ابوحمرة، الهادي (2004) **المعاملة الجنائية لمتعاطي المخدرات**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع.
- واهدان، نادرة (1986) **الاثار الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة انتشار المخدرات**، معهد التخطيط القومي، القاهرة، مصر.
- أبو إسماعيل، أكرم عبد القادر (2008)، **المؤسسات التربوية ودورها في نشر الوعي بأخطار المخدرات**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، دور المؤسسات التربوية في الحد من تعاطي المخدرات، الرياض.
- خليفة، عبد اللطيف، عويد سلطان المشعان (2003) **تعاطي المواد المؤثرة في الاعصاب بين طلاب المدارس الثانوية بدولة الكويت**، دراسة ميدانية، مجلة النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت.
- الحميدان، عايد علي (2008) **التعاون بين اللجان الوطنية والمؤسسات التربوية للحد من انتشار المخدرات**، (دور المؤسسات التربوية في الحد من تعاطي المخدرات) مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

المراجع الأجنبية

- Botvin, G. (1998), Preventing adolescent drug abuse through life skills training, Theory .Methods and effectiveness New York; Russell Sage Foundation.

الاتفاقيات الدولية:

- الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961م، مطبوعات الأمم المتحدة، نيويورك، 1979م.
- الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961م، بصياغتها المعدلة ببروتوكول 1972، مطبوعات الأمم المتحدة، نيويورك، 1979م.
- اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971م، مطبوعات الأمم المتحدة، نيويورك، 1979م.
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988، مطبوعات الأمم المتحدة، نيويورك، 1991م.

- الاتفاقية العربية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1994، مطبوعات جامعة الدول العربية.